

باسيل يتخبط لفك حصار يضيق عليه في الداخل قبل الخارج

رئيس التيار الوطني الحر: حينما نياأس سنتخلى عن حزب الله



العقوبات تخنق باسيل

بها لدى الرئيس ميشال عون. وأعلنت الخزائنة الأميركية قبل أيام فرض عقوبات على باسيل بسبب تورطه في قضايا فساد، واستغلال علاقته بحزب الله لتعزيز نفوذه السياسي. وفي تعقيب على تلك العقوبات قالت السفيرة الأميركية دوروثي شيا إن القرار جاء وفق قانون "ماغنيتسكي"، لافتة إلى أنه بالإمكان فرض المزيد من العقوبات على باسيل ضمن أطر قانونية أخرى. وصدر قانون "ماغنيتسكي" في عام 2012، وكان يستهدف في البداية موسكو، حيث فرضت واشنطن بموجب عقوبات على مسؤولين روس متهمين بدور لهم في وفاة المحامي سيرجي ماغنيتسكي في أحد السجون الروسية. وعلى مدار السنوات الأخيرة جرى توسيع رقعة تطبيق قانون "ماغنيتسكي"، لتشمل مسؤولين عن انتهاكات لحقوق الإنسان وقضايا فساد.

مع حزب الله للرأي العام العربي وأيضا لأصحاب القرار كما أنها لا تخلو من محاولة لشد عصب اللبنانيين إليه، ولاسيما أعضاء التيار الوطني الحر وقواعده، مع بروز تلمس داخل التيار من تبعات القرار الأميركي على وضعهم على الساحة في لبنان. ولطالما كانت هناك تحفظات داخلية على سياسات باسيل وتحكمه بكل صغيرة وكبيرة، وهناك العديد من الأعضاء يرون بأن حزيهم تم أخزأله في شخص باسيل، وأن استمرار الأخير على رأس التيار الوطني الحر سيؤدي إلى المزيد من الخسائر السياسية، وفقدان كامل ما تحقق على مدار السنوات الماضية. ومن المرجح أن تكبر كرة الغضب أكثر داخل التيار الوطني الحر، وهذا أكثر ما يخيف باسيل الذي يحاول الظهور في ثوب المسيطر، على مجريات الأمور معولا على المكانة التي يحظى

وكانت السفيرة الأميركية تحدثت في معرض تعليقها على فرض عقوبات على باسيل وردود فعله، بأن الأخير كان مستعدا للسير قدما في خيار فك الارتباط، خلال اللقاءات التي جمعتها معها. وشكلت تصريحات دوروثي شيا إخراجا إضافيا لرئيس التيار الوطني الحر. وقال باسيل "أنا محتاط لاحتمال نشر محاضر اللقاءات وبينني وبين الأميركيين وكلمنا كنت أتكلم كنت أفكر بويكليكس وأي مسار تقوم به كتيار بنطلق من استقلاليتنا.. أتمنى الذهاب بموضوع الاتهامات للأخر وكشف كل شيء وأنا أترك الحياة السياسية إذا ثبتت على أي تهمة فساد ودولة كبيرة مثل أميركا التي تمسك بكل حالة مال في العالم إلا تستطيع أن تكشف كل شيء؟ علما أنني أول من كشف حساباته للرأي العام اللبناني". ويرى مراقبون أن تصريحات باسيل كانت لتبرير دوافع حرصه على العلاقة

أن ثمن قطع العلاقة هذا ما يأتي به للبنان.. التزام أميركي ودولي بتقوية لبنان وإعادة أرضه وإعادة النازحين وأن يصبح لدينا دولة قادرة بالتوازن العسكري الاستراتيجي أن تواجه هذا أمر أضعه على طاولة التفاوض مع حزب الله والداخل اللبناني... وأي برنامج فعلي وليس فقط وعود هو أمر يطرح". وتابع "عن قول السفيرة الأميركية أن النائب باسيل وعد بفك التحالف مع حزب الله بشروط: محاولة فاشلة لدق إسفين... وإذا أردنا فك التحالف نفعل ذلك بإرادتنا ووفق المصلحة اللبنانية وليس بإرادة خارجية تكون نتيجتها الجذب بالسلام الأهلي... بما يعني على الأرض اللبنانية وعند الجار السوري، قمنا بمعركة كلبانيين عندما لم يقم الجيش بالسلام بقرار سياسي كان مقصرا وقتها... وعندما اتخذ القرار السياسي على عهد العماد عون حرر الجيش الأرض وهزمتنا الإرهابيين".

حالة ارتباك شديدة يعاني منها رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، مع توالد الأزمات الناتجة عن قرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات عليه، وأخرها حالة التلمل التي بدأت تطل برأسها داخل حزبه في ظل مخاوف من انهيار كل ما تحقق سياسيا في السنوات الماضية.

بيروت - يحاول رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الظهور في ثوب الواثق غير المهتز بعد العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليه، ردود فعله تخذله، والأجواء المشحونة داخل حزبه تكشف مدى الضرر. وتحدث دوائر سياسية عن محاولات لباسيل تجري خلف الكواليس لتخفيف الغضب الأميركي، وحصر الضرر عند هذا المستوى في ظل مخاوف من إمكانية فرض عقوبات شديدة أخرى، وهو ما سبق أن لمحت إليه السفيرة الأميركية لدى بيروت دوروثي شيا.

بالتوازي مع ذلك لا يكف وزير الخارجية السابق عن التردد في العلن رفضه الضغوط المستمرة لفك الارتباط بحليفه حزب الله، لدافع بسيط وهو كونه لا يريد أن تحترق جميع أوراقه ويجد نفسه خارج المعادلة اللبنانية تماما، مع وجود العديد من المتربصين وبينهم من هو داخل التيار الذي يتزعمه.

تقول الدوائر إن حالة ارتباك شديدة يعاني منها باسيل، فهو يشعر بأنه محاصر في الداخل كما في الخارج ومن الحلفاء كما الخصوم، وتلفت إلى أن اختياره لفتاة سعودية، في أول حديث مباشر مع وسيلة إعلامية بعد العقوبات لا يخلو من دلالات فهو يريد فتح كوة على الأبواب العربية الموصدة أمامه علما تساعده، فيما سبق وأن خذله هو مرارا من خلال مواقفه حينما كان وزيرا للخارجية.



باسيل يتهم السفيرة الأميركية دوروثي شيا بدق أسفين بينه وبين حزب الله

حالة الضياع التي يعانيها باسيل تتعمق، فمع بدء نشر القناة جوانب من حديثه، وبعد رصد ردود فعل غاضبة في الداخل اللبناني سارع إلى اتهام القناة بتحريف أقواله. ونشر مقتطفات من المقابلة على موقع على تويتر في مسعى لتدارك بعض الزلات مشيرا من خلالها إلى الجوانب التي كان يرمي التركيز عليها،

عودة التنسيق الأمني بين الفلسطينيين وإسرائيل

وقررت إسرائيل في سبتمبر الماضي خصم 11.3 مليون دولار من عائدات الضرائب (المقاصة)، في إجراء عقابي على تخصيص السلطة الفلسطينية مستحقات للمعتقلين وعائلات الشهداء. وردا على القرار الإسرائيلي، أعلنت الحكومة الفلسطينية رفضها استلام أموال المقاصة من إسرائيل خصوصا منها أي مبالغ غير متفق عليها مسبقا. وإيرادات المقاصة، هي ضرائب تجبها إسرائيل نيابة عن وزارة المالية الفلسطينية، على السلع الواردة للأخيرة من الخارج، تقطع منها تل أبيب 3 في المئة بدل جباية. وتساهم التحويلات المقردة بنحو 190 مليون دولار شهريا، وأكثر من نصف موازنة السلطة التي تقام عزما السنوي بسبب جائحة كورونا، ليصل إلى 1.4 مليار دولار. وفي أول ردود الفعل على عودة التنسيق قال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي داود شهاب إن القرار يعدّ تراجعا خطيرا وخرجا عن مقررات الإجماع الوطني واتقيا على مخرجات اجتماع الأمناء العامين للفصائل. واعتبر أن العودة إلى مسلسل التفاوض الكارثي والعلاقة مع إسرائيل لا تختلف عن التطبيع بل هي السياسة التي أوصلت الدول العربية إلى هذه النقطة. وكانت السلطة الفلسطينية هاجمت قرار الإمارات والبحرين والسودان بإبرام اتفاقات سلام مع إسرائيل، ولم تخل تعبيرات المسؤولين الفلسطينيين من تجريح.

رام الله - أعلن وزير الهيئة العامة للشؤون المدنية الفلسطينية حسين الشيخ مساء الثلاثاء عودة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل إلى ما كان عليه قبل مايو 2020، حينما قررت السلطة وقفه رسميا على خلفية خطط ضم أراض في الضفة الغربية. وقال الشيخ "عودة العلاقات جاءت بعد إعلان إسرائيل استعدادها الالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقا بين الطرفين، وتلقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس رسائل رسمية ومكتوبة تؤكد هذا الالتزام". وشهدت الأيام الماضية مفاوضات ماراتونية بين المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين تم التوافق خلالها على عودة التنسيق مقابل استعادة أموال المقاصة. وأكد مصدر فلسطيني في وقت لاحق أن إعلان عودة العلاقة يشمل استئناف تسلم أموال الضرائب (المقاصة). وأعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 19 مايو الماضي أن السلطة الفلسطينية أصبحت "في حل من جميع الاتفاقات والتفاهات مع الحكومتين الأميركية والإسرائيلية" بما في ذلك اتفاقات التنسيق الأمني، معتبرا أن ضم أراض في الضفة الغربية يقوض فرص التوصل إلى السلام. ويرى مراقبون أن عودة التنسيق كانت متوقعة على نحو بعيد، فالسلطة الفلسطينية تعاني أزمة خانقة، وهي لا تستطيع الذهاب بعيدا في تصديدها الذي ترى أنها الأكثر تضررا منه.

التوتر بين حزب العمال وحكومة أربيل ينعكس تشظيا على الساحة الكردية في سوريا

هذه الجغرافية، وتغيير ديموغرافيتها، والقضاء على التاريخ الكردي". واعتبر في تصريحات لوكالة أنباء "هاوار" أن تصعيد الحزب الديمقراطي ضد العمال يأتي في هذا السياق، وأضاف قائلا "في كردستان يتعاون الحزب الديمقراطي مع تركيا، ولسنا راغبين بأن يقع الديمقراطي في هذه المطبات، ونحن مستمرون في تنصيبه الرئيس مسعود البارزاني، لأن جغرافية كردستان ليست ملكا لأي عائلة". وأضاف عباس "وهب الشعب الكردي ويتدخلون في أموره الداخلية بتوجيهات من الأعداء". ويرى متابعون أن السجلات الدائرة بين الفراق الأكراد في سوريا حول ما يحدث على خط العمال والديمقراطي من شأنها أن تعزز حالة التبايع السياسي بينهم في شمال شرق سوريا، وتجهض أي محاولات لتوحيد صفوفهم، بما سيؤثر حتما على وضعهم في أي تسوية مستقبلية في سوريا.

وكانت الولايات المتحدة وفرنسا قد تولتا رعاية مفاوضات بين الحزب الديمقراطي والمجلس الوطني على أمل التوصل إلى توافق بينهما يهدد لإسراكتها في العملية السياسية، لكن هذه المفاوضات توقفت على خلفية انشغال باريس وواشنطن بأوضاعهما الداخلية، وليس من المرجح أن تستأنف في ظل تآثر الطرفين بما يحدث من حولهما، واستمرار ارتبائهما للحزبين العمال والديمقراطي.

ويرى مراقبون أن التوترات بين أربيل وحزب العمال الذي يقود الحركة الكردية في تركيا، وتتخذ عناصره من الأراضي العراقية مسرحا لنحركاتها في ظل التضيق التركي، تؤثر مما لا شك فيه على الوضع في شمال سوريا، لافتين إلى أن المستفيد الوحيد مما يحصل هو أنقرة، التي لطالما نظرت إلى أي وحدة كردية في سوريا على أنها تهديد مستقبلي وجب واد. وقال الأمين العام لحزب التجمع الوطني الكردستاني محمد عباس، إن "أعداء الشعب الكردي وفي مقدمتهم حزب العدالة والتنمية التركي ورئيسه أردوغان لهم مشروع يريدون تنفيذه في الجغرافية الكردية، ويسعون إلى احتلال

الحسكة (شمال شرق سوريا) - انعكس التوتر بين حكومة أربيل وحزب العمال الكردستاني سلبا على الفراق في شمال شرق سوريا، وكرس حالة الانقسام والتشظي، وسط تخر آمال أكراد سوريا في إمكانية تحقيق أي وحدة كردية على المدى المنظور. وتوجد قوتان سياسيتان في شمال شرق سوريا، الأولى يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي المعروف عنه قرينه من حزب العمال، والذي يهيمن على المنطقة من خلال وحدات حماية الشعب، والقوة الثانية هي المجلس الوطني الكردي القريب من الحزب الديمقراطي الذي يتزعم السلطة في أربيل. ولطالما تآثر الطرفان في سوريا بالخلافات بين حزب العمال الكردستاني وبين الحزب الديمقراطي في شمال العراق، والتي تتداخل معها العديد من العوامل، جانب منها أيديولوجي ولكن العامل الأبرز يبقى الإقليمي. ومنذ زيارة رئيس إقليم كردستان نيجيرفان البارزاني إلى أنقرة في سبتمبر الماضي، والتقى خلالها الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته مولود جاويش أوغلو، تشهد العلاقة بين أربيل وحزب العمال توترا شديدا. وازداد الوضع تازما بين الطرفين في ظل اتهام أربيل للعمال بشن هجمات في الإقليم، الأمر الذي ينفبه الأخير معتبرا عبر تصريحات مقربين منه أن الأخيرة تحاول الضغط على عناصره، في إطار تفاهم بينها وبين تركيا لمحاربته.



قضية تائهة بين الرايات